

الأبعاد الاجتماعية المسببة لجنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل بقطاع غزة

الباحث: ربيع زيدان سليمان الحواجري

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية - دائرة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية - السودان
kamel404_@hotmail.com

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الأبعاد الاجتماعية المسببة لجنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل في قطاع غزة. وتبرز أهمية الدراسة في ندرة البحوث الميدانية التي تتناول الظاهرة في سياق فلسطيني فريد يتسم بالحصار المزمن والتدهور الاقتصادي، مما يستدعي الفهم العميق للعوامل الاجتماعية الكامنة خلف السلوك الإجرامي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وتمثلت أدوات جمع البيانات للدراسة الاستبانة والمقابلة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأحداث الجانحين المتهمين بجرائم القتل في المحافظات الجنوبية، وبلغت العينة العشوائية (61) حدثاً جانباً تم اختيارهم بالطريقة القصدية، بحيث شملت العينات من أولياء الأمور والأخصائيين وتمثلت أهم نتائج الدراسة بأن سياق الحرب والحصار هو العامل الأكثر حسماً في جنوح الأحداث كما ويسهم التفكك الأسري في تهيئة الاستعداد الاجتماعي والنفسي للانحراف بنسبة 87.6%، وأكدت نتائج الدراسة على أنه يعمل التفكك الأسري كمسار تراكمي هادم وليس عاملاً منفصلاً، حيث سجل تراكم الصدمات الأسرية تأثيراً جذرياً بنسبة 89.6%، وأوصت الدراسة بتبني مقاربة شمولية تشمل: تعزيز برامج الإرشاد النفسي والأسري، وتفعيل سياسات الوقاية المبكرة، وإنشاء نظام إنذار مبكر مجتمعي، وإصلاح التشريعات الوطنية لحماية الأحداث في قطاع غزة.

الكلمات المفتاحية: الأبعاد الاجتماعية، جنوح الأحداث، القتل، المحافظات الجنوبية بفلسطين

Social Dimensions Underlying the Delinquency of Juveniles Accused of Homicide- Gaza Strip

Researcher: Rabie Zidane Suleiman Al-Hawajri

University of the Holy Qur'an and Islamic Sciences - Department of the
Holy Qur'an and Islamic Studies - Sudan
kamel404_@hotmail.com

Abstract:

This study aims to uncover the social dimensions underlying the delinquency of juveniles accused of homicide in Gaza Strip. The significance of the study lies in the scarcity of field-based research addressing this phenomenon within a uniquely Palestinian context, characterized by chronic blockade and economic deterioration, which necessitates a profound understanding of the social factors embedded beneath criminal behavior. The study adopted a descriptive-analytical approach alongside the case study method. Data collection instruments comprised a questionnaire and in-depth interviews. The study population consisted of all delinquent juveniles accused of homicide in the southern governorates, from which a purposive sample of (61) juvenile offenders was selected, in addition to samples drawn from parents and specialist practitioners. Among the most salient findings of the study is that the context of war and blockade constitutes the most decisive factor in juvenile delinquency. Furthermore, family disintegration contributes to shaping the social and psychological predisposition toward deviance at a rate of 87.6%. The findings also confirmed that family disintegration operates as a cumulative destructive trajectory rather than an isolated factor, with the accumulation of familial trauma registering a radical impact at 89.6%. The study recommends the adoption of a comprehensive approach encompassing: the reinforcement of psychological and familial counseling programs, the activation of early prevention policies, the establishment of a community-based early warning system, and the reform of national legislation for the protection of juveniles in the Gaza Strip.

Keywords: *Social Determinants, Juvenile Delinquency, Homicide Offenders, Family Disintegration, Parental Supervision, Southern Governorates Palestine.*

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعتبر مشكلة جنوح الأحداث ظاهرة اجتماعية متلازمة ومستمرة على مر العصور، تعاني منها المجتمعات البشرية قديماً وحديثاً، وقد أصبحت المشكلة من أعقد المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأقطار المعاصرة المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء، (شبير، 2003) فالأمن من الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، ويعد من ضروريات بناء المجتمع فهو مرتكز أساسي لتشييد الحضارة إن الأمن بحاجة إلى استقرار، ولا حضارة بدون أمن ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خالياً من الشعور بالتهديد للسلامة والاستقرار. وظاهرة جنوح الأحداث لا تعتبر في الحقيقة ظاهرة إجرامية بمعنى الكلمة التي تستوجب القمع، بل أن جنوح الأحداث في جوهره ظاهرة اجتماعية في المقام الأول وتستدعي رعاية هؤلاء الصغار كما ذكرت كل من دراسة (شبير، 2003) ودراسة (ياسين، 2018). وبمنظرة خاصة إلى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة لم يكن مجتمعاً مستثنى من إصابته بتلك الظاهرة فهو أيضاً يعاني من المشكلة مثل المجتمعات الأخرى، ويدعم تحليل الخصائص الاجتماعية والبيئية للجريمة ما أظهرته الإحصاءات الرسمية بأن نسبة عالية من الأفعال الإجرامية تقع داخل المنزل أو جواره (حوالي 34.8% داخل المنزل و 34.1% بجواره)، مما يبرز بعمق دور البيئة المباشرة والروابط الأسرية—وهو ما يتقاطع تحليلياً مع فرضيات نظرية الضبط الاجتماعي والأنومي. علاوة على ذلك، فإن توظيف نسب التبليغ عن الجريمة وأسباب عدم التبليغ (مثل حل الموضوع شخصياً أو عشائرياً بنسبة 20.0%، أو عدم الرغبة في تدخل الشرطة بنسبة 23.3%) يعزز الطرح الخاص بضعف المؤسسات الرسمية وفعالية الآليات غير الرسمية (كالضبط العشائري والمجتمعي) .

مشكلة الدراسة:

يتفق الباحثون في نظرته لجريمة القتل ويعتبرونها من الظواهر الدسمة والشائكة والمعقدة والمتعددة الأبعاد والمتشابكة الجوانب، الشيء الذي جعلها محل اهتمام العديد من الفروع العلمية، كعلم الاجتماع وعلم النفس والعلوم القانونية وعلم الاجتماع الجنائي والعلوم السياسية والخدمة الاجتماعية وعلم النفس الجنائي والعلوم الاقتصادية... إلخ. وبناء عليه يحاول هذا البحث دراسة الأبعاد الاجتماعية المسببة لجنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل دراسة حالة لبعض حالات الأحداث في قطاع غزة، وهي ظاهرة اجتماعية موهلة منذ القدم وجدت بوجود الإنسان، وستبقى حسب رأي البعض إلى أن يزول الإنسان من على ظهر هذه الأرض وعليه تعتبر ظاهرة جنوح الأحداث من أهم الظواهر الاجتماعية الآخذة في النمو ليس فقط على مستوى البلدان النامية وإنما البلدان الصناعية المتقدمة أيضاً وبالنظر إلى نتائج دراسة (جعفر، 1984) ودراسة (العصرة وأبو الخير، 1964) حيث اتضح أن مشكله جنوح الأحداث هي عبارة عن مشكله حيوية في المجتمع الفلسطيني ويجب أن توجه أنظار المجتمع بكل مؤسساته الرسمية وغير الرسمية لهذه الظاهرة والتي يترتب عليها أضرار كبيرة مادية واجتماعية ومعنوية، فضلاً عن ضرورة إعادة هؤلاء الذين تجرفهم الظروف في تيار الانحراف والجنوح في حظيرة المجتمع والتمسك بقيمه ونظمه ومعاييره وقوانينه وتحويلهم من إدارة التخريب إلى إدارة من أدوات الإنتاج والمتمثل في تخليص الحدث الجانح مما يعانيه وأسرته من الآلام وما يقع من ضحايا كما اشارت دراسة (العصرة وأبو الخير، 1964).

تساؤلات الدراسة:

السؤال المركزي الرئيسي تفسيري نوعي والذي يخط تضاريس هذه الدراسة ومعالمها هو:
كيف تتفاعل الأبعاد الاجتماعية في تشكيل مسارات جنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل
في قطاع غزة؟

وينتفع منه الأسئلة التالية:

1. كيف تسهم البنية الأسرية (الاستقرار، التفكك، غياب أحد الوالدين) في تشكيل المسار الاجتماعي للحدث قبل ارتكاب جريمة القتل؟
2. ما دور الخبرات المبكرة للعنف الأسري والإهمال في بناء الاستعداد النفسي-الاجتماعي للجنوح؟ كيف تؤثر البيئة الاجتماعية المحلية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية، تتمثل فيما يلي:
الهدف الرئيس: الكشف عن تفاعل الأبعاد الاجتماعية في تشكيل مسارات جنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل في قطاع غزة.

الأهداف الفرعية:

1. التعرف على أنماط التفكك الأسري والحرمان الاجتماعي وعلاقتها بارتكاب جرائم القتل من قبل الأحداث.
2. تقديم تفسير سوسيولوجي-جنائي متكامل لظاهرة جنوح الأحداث في جرائم القتل.
3. الخروج بتوصيات عملية تسهم في تطوير سياسات الوقاية الجنائية وحماية الطفولة في قطاع غزة.
4. دعم توجهات العدالة الإصلاحية في التعامل مع الأحداث الجانحين بدلاً من المقاربة العقابية البحتة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: تنطلق الدراسة من افتراضات تفسيرية نوعية لا تهدف إلى اختبار علاقات سببية إحصائية، وإنما إلى تتبع مسارات الجنوح وتحليل أنماط التفاعل بين العوامل الاجتماعية في سياق كل حالة، بما يسمح باستخلاص تعميمات تحليلية ذات قيمة تفسيرية وسياساتية.

وقد تمثلت الفرضيات الفرعية الآتية والتي إنشقت من الفرضية الرئيسية (بصيغة تحقيقه) وهما حسب الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى:

1. التفكك الأسري كمسار بنيوي للجنوح، تفترض الدراسة أن التفكك الأسري لا يعمل كعامل منفصل، بل كمسار تراكمي يعيد تشكيل التنشئة الاجتماعية للحدث، بما يزيد من هشاشة الضبط الاجتماعي ويُسهل في تهيئة مسار الجنوح نحو العنف الشديد.

الفرضية الفرعية الثانية:

3. العنف الأسري كآلية لإعادة إنتاج العنف، تفترض الدراسة أن التعرض للعنف داخل الأسرة يسهم في تطبيع العنف في وعي الحدث، ويعمل كآلية لإعادة إنتاج السلوك العنيف في المجال العام، بما في ذلك جرائم القتل.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية والنظرية:

تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية والفلسطينية المتعلقة بجنوح الأحداث، وذلك من خلال الربط المنهجي بين الأبعاد الاجتماعية المختلفة (التفكك الأسري، وضعف الرقابة الوالدية، العنف الأسري، جماعة الأقران، الانتماء المجتمعي) وجريمة القتل لدى الأحداث، بما يعزز الفهم التفسيري المتكامل للظاهرة، ويحد من الطابع التجزيئي الذي اتسمت به كثير من الدراسات السابقة التي تناولت العوامل الاجتماعية بمعزل عن بعضها البعض. كما تتيح الدراسة فرصة اختبار صلاحية النظريات الاجتماعية الكلاسيكية والمعاصرة (كنظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي، ونظرية الأنومي لدوركايم وميرتون، ونظرية التعلم الاجتماعي) في سياق مجتمعي جديد ومختلف، مما يسهم في تطوير هذه النظريات أو تقديم قراءات نقدية لها، ويوفر قاعدة بيانات علمية دقيقة حول خصائص الأحداث الجانحين في جرائم القتل وأسره، يمكن الاستفادة منها في دراسات مستقبلية مقارنة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية والعملية:

- تطوير برامج الوقاية والتدخل المبكر القائمة على مؤشرات اجتماعية دقيقة، تستهدف الأسر الأكثر هشاشة والأطفال المعرضين للخطر قبل تبلور مساراتهم الإجرامية.

- تصميم سياسات وإستراتيجيات تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للجروح (Root Causes)، وليس فقط التعامل مع النتائج، مما يسهم في خفض معدلات الجريمة على المدى البعيد.
- تطوير خطط التأهيل والإصلاح داخل مراكز رعاية الأحداث، من خلال التركيز على إصلاح الخلل في العلاقات الأسرية والاجتماعية، بما يتجاوز المنظور العقابي التقليدي.

مصطلحات الدراسة:

1. مفهوم الحدث: يختلف مفهوم الحدث باختلاف المفسر له، فهو في اللغة العربية يعني صغير السن (ابن منظور، 2005) إلا أن المجتمع العربي اصطلح على اللفظ عرفاً وبطريق التواتر بجناح الأحداث حسب دراسة إبراهيم (1973)، وجناح الأحداث تخصيص نوعي لحالة في السلوك تقتزن بصغر السن.

وأما "الحدث الجانح في القانون" هو شخص في حدود سن معينة يمثل أمام هيئة قضائية أو أي سلطة مختصة بسبب ارتكاب جريمة جنائية ليتلقى رعاية من شأنها أن تيسر إعادة تكيفه الاجتماعي. (الساعاتي، 1983)

التعريف الإجرائي: هو عبارة عن مثول أي طفل أو طفلة دون السن القانوني للجهات القضائية نتيجة قيامه بجرم سواء بقصد أو بدون قصد.

2. مفهوم الجانح: يُعرف بأنه جنح عن الطريق أي حادة وانحرف عنه أي فشل في أداء الواجبات أو أنه ارتكب خطأ، أو عمل عملاً سيئاً، ويعتبر خرق للقانون عند الأطفال الصغار.

فالجناح صورة من صور الانحراف سواء كان هذا الانحراف يقع تحت طائلة القانون أم لا، ويشمل الجناح: السرقة والسطو والضرب، وهتك العرض والفعل الفاضح وكل الأفعال التي يرتكبها الأحداث وتعتبر خارجة عن القانون (الساعاتي، 2008).

التعريف الإجرائي للجانح: "هو عبارة عن سلوك غير مرغوب فيه اجتماعياً ومجرم قانونياً يصدر من الفئة العمرية (12-18) ويتخذ بحقه إجراءات قانونية بهدف الإصلاح".

3. تعريف القتل فعل يؤدي إلى إزهاق روح إنسان حي بفعل إنسان آخر، سواء كان ذلك عمداً أو شبه عمد أو خطأ، وبغير حق مشروع (الفيومي، 2020)
التعريف الإجرائي: هو عبارة عن فعل غير مشروع يصدر عن الجاني ويؤدي إلى وفاة المجني عليه، مع توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة، وتحقق الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي أو الخطأ.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة جنوح الأحداث المرتبطة بارتكاب جرائم القتل: دراسة الكايد وآخرون (2025) بعنوان: السياق الاجتماعي للشروع في القتل والقتل العمد بين الأحداث الجانحين في الأردن. هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن السياق الاجتماعي لارتكاب الأحداث الجانحين لجريمة القتل العمد والشروع فيها في الأردن، وذلك من خلال تصميم وصفيًا استكشافياً كيفياً، اعتمد على المنهج الاستنتاجي والاستقرائي، حيث تم اختيار عينة قصدية بلغ قوامها (13) حدثاً ذكراً محكوماً في مراكز تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية، تراوحت أعمارهم بين (13-17) سنة. وقد تم جمع البيانات باستخدام أداة المقابلة، وقد توصلت النتائج إلى أن أبرز العوامل الدافعة لارتكاب الأحداث الجانحين لجريمة القتل العمد أو الشروع فيها تتمثل في: التنكك الأسري المتمثل بالطلاق أو الهجر، والتسرب المدرسي، وتعاطي المخدرات، ورفاق السوء، وإدمان الألعاب الإلكترونية العنيفة، وعوامل مرتبطة بشخصية الحدث وصحته النفسية. وفي الختام، خلصت الدراسة إلى أن جنوح الأحداث هو تعبير عن رغبات ودوافع غير مشبعة، ونوع من سوء التوافق الاجتماعي متأصل في نظام معقد متعدد الأوجه يشمل عوامل عدة مثل الخصائص الشخصية، والأسرة، والمدرسة، والأقران، والمجتمع، وأن ارتكابهم لجريمة القتل العمد أو الشروع فيه يمثل سلوكاً تكيفياً واستجابة جانحة للسياق الاجتماعي السلبي.

دراسة Wang (2024) بعنوان: اختبار النموذج التفسيري لدى تجارب الطفولة السلبية في ارتباط الأحداث (جريمة القتل) والمرتبطة بالأقران المنحرفين: الحرمان النسبي كمتغير وسيط

Adverse childhood experiences and deviant peer affiliation among Chinese delinquent adolescents: The role of relative deprivation and age. Frontiers in Psychology.

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على درجة قياس اختبار النموذج التفسيري لدى تجارب الطفولة السلبية في ارتباط الأحداث (جريمة القتل) والمرتبطة بالأقران المنحرفين: الحرمان النسبي كمتغير وسيط، مع اختبار الدور المعدل للعمر في هذه العلاقة لدى عينة من الأحداث الجانحين الصينيين، وذلك من خلال منهج كمي قائم على المنهج الوصفي التحليلي والتصميم المقطعي، حيث تم الاعتماد على المقابلات المنظمة والاستبانات المقننة كأدوات رئيسية لجمع البيانات، وقد تمثل مجتمع الدراسة في طلاب المدارس الخاصة في الصين والمخصصة للأحداث الجانحين، في حين بلغت عينة الدراسة (542) طالباً تتراوح أعمارهم بين (11-18) عاماً، تم اختيارهم بالطريقة القصدية، وطُبقت عليهم أدوات الدراسة المتمثلة في مقاييس تجارب الطفولة السلبية، وارتباط الأقران المنحرفين، والحرمان النسبي، إلى جانب استمارة البيانات الديموغرافية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط دال إحصائياً وإيجابي بين تجارب الطفولة السلبية وارتباط الأحداث بالأقران المنحرفين بعد ضبط متغير الجنس، كما كشفت النتائج عن دور وسيط جوهري للحرمان النسبي في تفسير هذه العلاقة، حيث فسر الحرمان النسبي جزءاً كبيراً من التأثير الكلي، بالإضافة إلى ذلك أظهرت النتائج دوراً معدلاً للعمر، حيث تبين أن التأثير غير المباشر لتجارب الطفولة السلبية على ارتباط الأقران المنحرفين عبر الحرمان النسبي يكون أقوى في مرحلة المراهقة المبكرة مقارنة بمرحلة المراهقة المتأخرة، مما يشير إلى أن الفئة العمرية الأصغر هي الأكثر عرضة لمسار التحويل النفسي-الاجتماعي من الإساءة المبكرة إلى الانجذاب نحو الأقران المنحرفين. وبناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة بتبني برامج تدخلية معرفية مبكرة تستهدف الأحداث الجانحين ممن يعانون من تجارب طفولة سلبية في المراهقة المبكرة، من خلال تعزيز إعادة

التقييم المعرفي لمشاعر الحرمان وإعادة بناء التصورات الذاتية والاجتماعية، وتطوير برامج وقائية قائمة على الكشف المبكر عن الأطفال المعرضين للخطر، كما أوصت بإجراء المزيد من الدراسات الطولية لاختبار النموذج المقترح في سياقات ثقافية مختلفة، وتوفير إطار نظري يمكن الاستفادة منه في تصميم سياسات وطنية قائمة على الأدلة للحد من جنوح المراهقين.

دراسة Heide (2021) عنوان: مرتكبو الأحداث وجرائم القتل: لماذا تورطوا في الجريمة الخطيرة.

Juvenile homicide offenders: Why they were involved in serious crime. Behavioral Sciences & the Law.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على " مرتكبو الأحداث وجرائم القتل: لماذا تورطوا في الجريمة الخطيرة؟ مع فهم الأسباب الكامنة وراء تورط الأحداث في جرائم القتل الخطيرة، فيما كانت أداة الدراسة متمثلة في تحليل الملفات الجنائية والتقارير النفسية والمقابلات السريية الموثقة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة شاملة للبيانات الجنائية والتقارير النفسية والاجتماعية لحالات أحداث مرتكبي جرائم القتل، مع تحليل معمق للسياق الفردي والبيئي لكل حالة. وقد تمثل مجتمع الدراسة في الأحداث الجانحين المدانين بجرائم القتل في الولايات المتحدة، بينما اعتمدت العينة على مراجعة حالات محددة تم انتقاؤها وفق معايير دقيقة تضمن تمثيلاً للتنوع في الخلفيات النفسية والاجتماعية. وفيما كانت أهم نتائج الدراسة تشير إلى أن تورط الأحداث في جرائم القتل لا يعود إلى عامل واحد، بل هو نتاج تداخل معقد بين عدة عوامل أبرزها: التعرض المبكر والمزمن للعنف الأسري، وجود اضطرابات نفسية كالإكتئاب واضطرابات السلوك، التأثيرات البيئية والاجتماعية كال فقر والتفكك الأسري ورفقة الأقران المنحرفين. بينما تمثلت أهم توصيات الدراسة في ضرورة تبني سياسات وقائية قائمة على الكشف المبكر عن الأطفال المعرضين للخطر، وتطوير برامج تدخلية متكاملة تشمل الدعم النفسي والأسري والمدرسي، مع تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية في توفير بيئات حاضنة تقي الأطفال من الانزلاق نحو مسارات العنف والإجرام، مؤكدةً في ختامها أن هذه الدراسة تشكل إضافة نوعية للأدبيات العلمية من

خلال تقديم نموذج تفسيري متكامل للعوامل المتعددة المساهمة في جنوح الأحداث في جرائم القتل، مما يمهّد الطريق لبحوث مستقبلية تستكشف آليات التداخل بين هذه العوامل في سياقات ثقافية وجغرافية مختلفة.

دراسة (Baglivio and Wolff (2017 بعنوان: المؤشرات الإنذارية المبكرة القابلة لقياس جرائم الموت دون سن الثامنة عشرة.

Prospective prediction of juvenile homicide/attempted homicide among early-onset juvenile offenders

سعت الدراسة للتعرف على التعرف على المؤشرات الإنذارية المبكرة القابلة للقياس والتي تتنبأ بارتكاب الأحداث لجرائم القتل أو محاولة القتل قبل بلوغهم سن الثامنة عشرة، وذلك من خلال تحليل أثر التفاعل بين المتغيرات الديموغرافية والنفسية والاجتماعية في تشكيل المسار الإجرامي العنيف لدى الفئة العمرية الأكثر هشاشة. ولتحقيق هذا الهدف، تبنت الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليلياً مقترناً بتصميم طولي استباقي، مكن الباحثين من تتبّع تطور الأنماط السلوكية والجريمة لدى عيّنة ضخمة من الأحداث على مدار زمني محدد، معتمدين في جمع بياناتهم على ثلاث أدوات رئيسية هي: الاستبانة الموحدة، والمقابلة السريرية المقننة، والملاحظة المباشرة، مما أسهم في بناء قاعدة بيانات شاملة وموثوقة تغطي الأبعاد الكمية والنوعية للظاهرة المدروسة. في حين تكوّن مجتمع الدراسة من الأحداث الجانحين بشكل عام، تمثّلت عينة الدراسة في (5908) حدثاً جانحاً، شكل الذكور منهم نسبة 70%، والأحداث من أصول أفريقية نسبة 45%، وتم اختيارهم وفق معايير دقيقة تراعي التمثيل المتوازن للخلفيات النفسية والاجتماعية والديموغرافية بما يضمن تعميم النتائج. وكشفت أهم نتائج الدراسة عن وجود ارتباطات دالة إحصائياً بين مجموعة من العوامل المبكرة واحتمال الاعتقال لارتكاب القتل أو محاولته قبل سن 18، إذ تبين أن الذكور، والأحداث المنتمين إلى الأقليات العرقية (خاصة السود)، ومن ينحدرون من أسر لها تاريخ مرضي نفسي، ومن يمارسون إيذاء النفس، ومن يظهرون مستويات مرتفعة من الغضب والعنوانية بحلول سن الثالثة عشرة، يمثلون الفئات الأكثر تعرّضاً لخطر التورط في جرائم القتل. كما أثبتت النتائج قدرة النموذج التنبؤي المقترح على تفسير جزء كبير من التباين في

السلوك وانطلاقاً من هذه النتائج، أوصت الدراسة بتبني استراتيجيات وقائية قائمة على الكشف المبكر والمعايير الموضوعية، عبر إنشاء أنظمة إنذار مبكر مجتمعية تعتمد على تقييم شامل ومتعدد الأبعاد للعوامل الأسرية والنفسية والاجتماعية للأطفال منذ سن مبكرة.

ثانياً: دراسات تناولت العوامل الاجتماعية التي ساهمت في جنوح الأحداث:

دراسة طه وآخرون (2023) بعنوان: التدابير الخاصة بتأهيل الأحداث الجانحين، هدفت هذه الدراسة للتعرف على التدابير الخاصة لتأهيل الأحداث للجانحين حيث يجنح الأحداث لعدة أسباب لعل من أهمها التفكير الاسري ، التنشئة الخاطئة ، العوز الاقتصادي الاختلاط السيء ، وغيرها من الاسباب التي من شأنها أن تدفع الحدث صوب عالم الجريمة ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، وتمثلت أداة الدراسة بالمقابلة مع الجانحين المتمثلين في الذين وقعوا بالأحداث..، لذا لابد من تفعيل التدابير الخاصة للحد من الجنوح ولتأهيل الحدث وتقويم اعوجاجه ، ليكون عضواً صالحاً يمكن الاعتماد عليه لخدمة الصالح العام ، وقد اوصت الدراسة على أنه يجب أن تكون تلك التدابير فاعلة ومتطورة من شأنها مواكبة التطورات السارية في المجتمع ، ليكون اثرها في الحد من الجنوح فاعلاً ودورها في إصلاح الأحداث هادفاً ، لاستئصال الخطورة الاجرامية الكامنة في نفسه ، لا سيما أن تم اكتشاف الاستعداد للجنوح مبكراً وقبل البدء فيه ، من خلال احالة على المكتب المخصص لدراسة شخصية الحدث ومعرفة الأسباب التي أدت به إلى ارتكاب الجريمة.

دراسة الدايم (2009) بعنوان: الأبعاد الاجتماعية لظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع الليبي، هدفت الدراسة للتعرف على الأبعاد الاجتماعية لظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع الليبي، إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الليبي، والكشف عن دور التفكير الاسري والعوامل الاجتماعية المساعدة في تشكيل مسارات الانحراف لدى هذه الفئة العمرية. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي، وتمثلت أداة جمع البيانات الرئيسية في الاستبانة، التي صُممت لجمع معلومات كمية ونوعية حول الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الجنوح. وتكون مجتمع الدراسة من الأحداث الجانحين في المجتمع الليبي، وبلغت

العينة عدداً منهم تم اختيارهم بالطرق العشوائية البسيطة وكشفت النتائج عن مجموعة من العوامل المترابطة التي تسهم في جنوح الأحداث، حيث أظهرت أن سوء الأحوال الاقتصادية، والأحوال التعليمية كالتسرب المدرسي، والأحوال الاجتماعية كالتفكك الأسري وأزمة السكن، تمثل عوامل مساعدة ومؤدية إلى جنوح الأحداث. كما أظهرت النتائج وجود تماسك اجتماعي بين الجيران يعود إلى العامل الديني والعادات والتقاليد السائدة، مما يعكس دور القيم الدينية في تعزيز الروابط المجتمعية وكبح السلوكيات المنحرفة. إضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً لوسائل الإعلام على الأحداث الجانحين، حيث تسهم في تعزيز أنماط سلوكية منحرفة من خلال المحتوى العنيف وغير التربوي. وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الأسرة والمؤسسات التربوية والدينية في توجيه الأحداث، وتفعيل آليات الرقابة على مضامين وسائل الإعلام، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على برامج الوقاية المبكرة والتأهيل الاجتماعي للأحداث المعرضين للخطر.

دراسة عبد الغني (2004) بعنوان: ظاهرة تعاظم المخدرات: دراسة استطلاعية لعينة من أطفال الأحداث بمدينة القاهرة. هدفت الدراسة للتعرف على ظاهرة تعاظم المخدرات عن الأطفال: دراسة استطلاعية لعينة من الأطفال المتعاطية بمؤسسات الأحداث بمدينة القاهرة"، إلى التعرف على الظروف الاجتماعية والبيئية والعوامل المختلفة التي تدفع الأطفال إلى تعاظم المخدرات، من خلال تحليل العلاقة بين التفكك الأسري، والمستوى الاقتصادي والتعليمي، وانتشار بعض أنواع المخدرات كالبانجو والحشيش والأقراص المخدرة بين فئة الأطفال الجانحين. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة ومنهج دراسة الحالة، وتمثلت أدوات جمع البيانات في الاستبانة، والمقابلة، والسجلات والوثائق الرسمية، مما أتاح جمع بيانات كمية ونوعية شاملة حول خصائص الأطفال المتعاطين وخلفياتهم الأسرية والاجتماعية. وتكون مجتمع الدراسة من الأطفال المتعاطين للمخدرات في مؤسسات الأحداث بمدينة القاهرة، وبلغت العينة عدداً منهم تم اختيارهم بالطرق المناسبة لتمثيل المجتمع المدروس. وقد كشفت النتائج عن وجود ظروف

وعوامل متعددة جعلت عينة الدراسة تتجه إلى تعاطي المخدرات، أبرزها التفكك الأسري بجميع أشكاله، وانخفاض المستوى الاقتصادي، وضعف المستوى التعليمي، كما أظهرت النتائج انتشار البانجو والحشيش والأقراص المخدرة بشكل مفرع بين عينة الدراسة، مما يشير إلى سهولة الحصول على هذه المواد وتشيدها في البيئة المحيطة بالأطفال. وبناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الأسرة والمدرسة في التوعية بمخاطر المخدرات، وتفعيل برامج الوقاية المبكرة التي تستهدف الأسر الأكثر هشاشة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والتعليمية للحد من العوامل المؤدية إلى التعاطي، مع تطوير برامج التأهيل والعلاج للأطفال المتعاطين لضمان إعادة اندماجهم في المجتمع.

دراسة ناجي (2004) بعنوان: جناح الأحداث في المجتمع اليمني. هدفت الدراسة للتعرف على "جناح الأحداث في المجتمع اليمني"، إلى معرفة الخصائص العامة للأحداث والعوامل المرتبطة بجنوحهم في مدينة صنعاء، من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات الأسرية والاقتصادية والاجتماعية ومدى إسهامها في تشكيل مسارات الانحراف لدى الأحداث. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة ومنهج دراسة الحالة، وتمثلت أدوات جمع البيانات في المقابلة الشخصية، والمقابلة المعمقة، والسجلات والوثائق الرسمية، مما أتاح جمع بيانات شاملة حول خصائص الأحداث الجانحين وخلفياتهم الأسرية والاجتماعية. وتكون مجتمع الدراسة من الأحداث الجانحين في مدينة صنعاء، وبلغت العينة عدداً منهم تم اختيارهم بالطرق المناسبة لتمثيل المجتمع المدروس. وقد كشفت النتائج عن وجود شبكة معقدة من العوامل المتفاعلة والمتراصة التي أدت إلى نمو ظاهرة الجنوح، أبرزها: التفكك الأسري، وانخفاض مستوى المعيشة، وعمالة الأطفال، وسوء معاملة الحدث، وأصدقاء السوء، والانحراف داخل الأسرة، كما أظهرت النتائج أن السرقة، والتشرد، والقتل، وتعاطي المخدرات، من أكثر الجرائم انتشاراً بين الأحداث في مدينة صنعاء. بالإضافة إلى ذلك، بينت النتائج أن معظم الأطفال الجانحين يقيمون في أماكن مزدحمة وفقيرة وممتدنية صحياً، تخلو من أماكن للهو، والحدائق، والملاعب، والنوادي. وبناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تحسين الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية للأسر، وتوفير بيئات سكنية صحية وأمنة، وتفعيل برامج الوقاية المبكرة التي تستهدف الأطفال المعرضين للخطر، مع تطوير برامج التأهيل والإصلاح للأحداث الجانحين.

التعقيب العام على الدراسات السابقة: من خلال الاستعراض التحليلي للدراسات السابقة، سواء تلك التي تناولت ظاهرة جنوح الأحداث المرتبطة بارتكاب جرائم القتل، أو تلك التي ركزت على العوامل الاجتماعية المساهمة في جنوح الأحداث بشكل عام، يمكن تقديم التعقيب العام التالي:

أولاً: من حيث الاتفاق والاختلاف في النتائج: تتفق جميع الدراسات السابقة - بغض النظر عن سياقاتها المكانية والزمانية - على أن التفكك الأسري يشكل العامل الأكثر تكراراً وتأثيراً في جنوح الأحداث، سواء في جرائم القتل أو في غيره من الجرائم، وتدعم هذه النتيجة دراسات كل من الكايد (2025) و Heide (2021) و Baglivio (2017) والدايم (2009) وناجي (2004) وغيرهم. كما تتفق الدراسات على أهمية رفقة الأقران المنحرفين، والتعرض المبكر للعنف، والحرمان الاقتصادي، وضعف الأداء المدرسي، كعوامل مساعدة ومؤدية إلى الجنوح. في المقابل، تختلف الدراسات في درجة تركيزها على العوامل النفسية الفردية؛ إذ ركزت دراسات Wang (2024) و Heide (2021) على الاضطرابات النفسية وإيذاء الذات كمتغيرات تنبؤية قوية، بينما ركزت الدراسات العربية كدراسات طه (2023) والدايم (2009) وعبد الغني (2004) على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، مع إغفال نسبي للجانب النفسي المرضي.

ثانياً: من حيث السياق المكاني: تباينت الدراسات في سياقاتها المكانية، حيث تناولت دراسات Heide (2021) و Baglivio (2017) و Wang (2024) السياقين الأمريكي والصيني، بينما تناولت الدراسات العربية سياقات أردنية، وليبية، ومصرية، ويمنية، مما يعكس اختلافاً في الخلفيات الثقافية والاجتماعية والقانونية، ويؤكد أهمية إجراء دراسات في سياقات عربية جديدة كالسياق الفلسطيني الذي يعاني ظروفاً فريدة كالحصار والاحتلال، وهو ما تقدمه الدراسة الحالية.

ثالثاً: من حيث المنهجية والأدوات: تنوعت المناهج المستخدمة بين الدراسات الكمية كدراسات Wang 2024 و (Baglivio 2017)، والكيفية كدراسة الكايد (2025) والمختلطة كدراسة (Heide 2021)، كما تنوعت الأدوات بين الاستبانات، والمقابلات، وتحليل السجلات والوثائق. وقد مثلت دراسة (Baglivio 2017) نقلة نوعية من حيث حجم العينة الكبير (5908) والتصميم الطولي الاستباقي، مما عزز قوة النتائج التنبؤية. في المقابل، اعتمدت معظم الدراسات العربية على عينات صغيرة وتصاميم مقطعية، مما قد يحد من تعميم النتائج.

رابعاً: الفجوة البحثية (مبررات الدراسة الحالية): على الرغم من ثراء الأدبيات السابقة، إلا أنه يمكن تحديد الفجوات التالية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها:

1. الندرة في الدراسات العربية الميدانية التي تربط بين الأبعاد الاجتماعية وجنوح الأحداث في جرائم القتل تحديداً، إذ أن معظم الدراسات العربية تناولت الجنوح بشكل عام، بينما ركزت الدراسات الدولية على القتل، مما يستدعي دراسة هذه الظاهرة في سياق عربي.

2. غياب الدراسات في السياق الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من ظروف فريدة كالحصار، والعدوان المتكرر، والتفكك الاجتماعي والاقتصادي الحاد، مما يخلق بيئة جريمة مختلفة عن السياقات الأخرى.

3. نقص الدراسات التي تدمج بين الأبعاد الاجتماعية المتعددة (الأسري، التعليمي، الاقتصادي، النفسي، البيئي) في نموذج تفسيري واحد، إذ أن معظم الدراسات تناولت العوامل بمعزل عن بعضها البعض أو بتركيز محدود على عامل دون آخر.

4. قلة الدراسات النوعية المعمقة التي تستكشف السياق الذاتي والمعيشي للأحداث الجانحين في جرائم القتل في العالم العربي، مما يحول دون فهم الدوافع العميقة والتصورات الذاتية لهذه الفئة.

خامساً: القيمة المضافة للدراسة الحالية: تأتي الدراسة لتسد هذه الفجوات من خلال:

- تقديم دراسة ميدانية في سياق فلسطيني فريد (المحافظات الجنوبية من فلسطين- قطاع غزة).
- التركيز على جرائم القتل تحديداً، وليس الجنوح بشكل عام.
- استخدام منهج وصفي تحليلي يدمج بين الأبعاد الاجتماعية المتعددة (التفكك الأسري، الرقابة، العنف، الأقران، الانتماء المدرسي والمجتمعي).
- توظيف الاستبانة كأداة رئيسية مدعومة بالمقابلات وتحليل الوثائق، مما يتيح فهماً شاملاً للظاهرة.

الإطار النظري

تمهيد:

تعتبر البرامج التأهيلية والإصلاحية حجر الزاوية في منظومة عدالة الأحداث المعاصرة، ولا سيما في القضايا الجسيمة مثل جرائم القتل، حيث لا يكفي الاكتفاء بالتدابير العقابية أو السالبة للحرية، بل يتطلب الأمر تدخلات متعددة الأبعاد تستهدف إعادة بناء شخصية الحدث، ومعالجة العوامل النفسية والاجتماعية والبيئية التي أسهمت في السلوك الإجرامي، وتعزيز فرص إعادة الإدماج المجتمعي بصورة تقلل من احتمالات العود إلى الجريمة. وفي السياق الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، تكتسب هذه البرامج أهمية مضاعفة، في ظل ارتفاع معدلات التعرض للصدمات النفسية، وانتشار أنماط العنف البنيوي، وضعف الموارد المؤسسية، ما يجعل البرامج التأهيلية ليست مجرد خيار إصلاحي، بل ضرورة بنيوية لضمان استدامة الأمن المجتمعي وحماية مستقبل الأطفال والأحداث.

أولاً: نماذج التأهيل والإصلاح في عدالة الأحداث (الزهراني، 2017):

ينطلق هذا النموذج من افتراض مفاده أن السلوك الإجرامي لدى الحدث، ولا سيما في الجرائم العنيفة كالقتل، يُنظر إليه بوصفه "مرضاً اجتماعياً" يحتاج إلى تشخيص دقيق وعلاج متخصص، إذ يُعزى هذا السلوك إلى اضطرابات نفسية كامنة، أو صدمات متراكمة، أو خلل في التوازن الانفعالي لدى الحدث. وعليه، يركز هذا النموذج على تقصي الدوافع العميقة الكامنة وراء ارتكاب جريمة القتل، سواء كانت ناجمة عن اضطرابات في الشخصية،

أو نتاج ضغوط بيئية قاهرة تجاوزت قدرة الحدث على تحملها وتكيفه النفسي. ويقوم هذا النموذج على ركائز أساسية، أبرزها: إجراء التقييم النفسي الشامل للحدث، وتوفير العلاج الفردي الذي يتناسب مع طبيعة حالته، واللجوء إلى التدخلات الدوائية عند الاقتضاء وبإشراف طبي مختص، فضلاً عن تنفيذ برامج علاجية متخصصة للخدمات النفسية واضطرابات ما بعد الصدمة، وذلك بهدف إعادة تأهيل الحدث نفسياً واجتماعياً، وتمكينه من استعادة توازنه الانفعالي والسلوكي.

ثانياً: برامج الإرشاد النفسي والاجتماعي (العتيبي، 2019):

في قضايا القتل، يواجه الحدث جملة من الأزمات النفسية الحادة التي تترك آثاراً عميقة في تكوينه النفسي والاجتماعي، من قبيل تأنيب الضمير، والخوف من الثأر، والوصم الاجتماعي الذي يلاحقه هو وأسرته. ولذلك، تهدف برامج الإرشاد النفسي الفردي إلى تحقيق جملة من الغايات العلاجية والوقائية، أبرزها: مساعدة الحدث على استكشاف وفهم الدوافع الكامنة وراء سلوكه الإجرامي، وتمكينه من التعامل البناء مع مشاعر الذنب والغضب التي تعتريه، والعمل على معالجة الصدمات النفسية المتراكمة التي قد تكون هي الأصل في تشكيل استجاباته العدوانية، إضافة إلى تعزيز وعيه بذاته وقدراته، وتنمية روح تحمل المسؤولية لديه، بما يسهم في إعادة تأهيله نفسياً واجتماعياً، ويدعم فرص اندماجه مجدداً في نسيج المجتمع بعد تجاوز تلك الأزمة.

المنهجية للدراسة والإجراءات الميدانية

مجتمع الدراسة وعينتها:

1. **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من الأحداث المتهمين بجرائم القتل أو الشروع في القتل في قطاع غزة، والبالغ عددهم الإجمالي (61) مبحوثاً، من الخاضعين للإجراءات القضائية أو المودعين في دور الإصلاح والتأهيل (مؤسسة الربيع).
2. **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة قصدية نوعية شملت جميع أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (61) مبحوثاً.

3. أدوات جمع البيانات:

أ- المقابلات المتعمقة شبه المقننة.

وهي الأداة الرئيسية في الدراسة، وتستخدم مع:

ب- تحليل ملفات القضايا والسجلات الرسمية تشمل:

- ملفات القضايا في النيابة أو المحاكم.
- تقارير المرشدين الاجتماعيين.
- تقارير دور الإصلاح والتأهيل.
- التقارير النفسية والاجتماعية (إن وجدت).

ج- الملاحظة المقننة:

- داخل دور الإصلاح (مؤسسة الربيع) أو أثناء جلسات الإرشاد، لرصد:
- أنماط التفاعل.
- السلوكيات.
- مظاهر الاندماج أو العزلة.

معياري الصدق والثبات:

1. الصدق: تم تعزيز صدق الدراسة من خلال الإجراءات التالية:

صدق الأداة: الصدق الظاهري (صدق المحكمين): عرض دراسة الحالة على مجموعة من الخبراء في (علم الاجتماع، علم النفس، القانون) في جامعات غزة للتأكد من ملاءمة الفقرات.

صدق المحتوى: تم بناء محاور المقابلة وتحليل الملفات بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بجنوح الأحداث وجرائم العنف، بما يضمن شمول الأدوات للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية محل الدراسة.

2. ثبات الأداة: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ: لقياس التجانس الداخلي للاستبانة. في الدراسات الإنسانية، يُعتبر المعامل مقبولاً إذا كان أكبر من 0.70. طريقة التجزئة النصفية: لضمان ثبات النتائج عند إعادة تطبيق الأداة.

الإجابة على فرضيات وأسئلة الدراسة:

الإجابة على الفرضية الرئيسية: تنطلق الدراسة من افتراضات تفسيرية نوعية لا تهدف إلى اختبار علاقات سببية إحصائية، وإنما إلى تتبع مسارات الجنوح وتحليل أنماط التفاعل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية في سياق كل حالة، بما يسمح باستخلاص تعميمات تحليلية ذات قيمة تفسيرية وسياساتية.

قضايا تفسيرية / افتراضات تحليلية : بناءً على المنهجية التفسيرية النوعية التي تبنتها هذه الدراسة في تتبع مسارات جنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل في قطاع غزة، وإيماناً بأن الظواهر الإنسانية والاجتماعية المعقدة لا تُختزل في معادلات رقمية صلبة، بل تتطلب فهماً عميقاً لشبكة التفاعلات البنوية والنفسية والسياقية؛ يتم فيما يلي عرض الجدول التحليلي للإجابة على القضايا التفسيرية والافتراضات المرتبطة بالمتغيرات المؤثرة في تشكيل مسار الجنوح، تليها مناقشة أكاديمية رصينة لتفسير الدلالات السوسيولوجية للنتائج.

جدول رقم (1) يوضح الإجابة عن القضايا التفسيرية والافتراضات التحليلية للفرضية الأولى

المحور	المتغير المستقل (العوامل الفاعلة)	المتغير التابع (مسار الجنوح والانحراف)	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	التقييم (مستوى التأثير)
البنية الأسرية	التصدع الأسري، غياب الاحتواء، والعقاب البدني	تشكيل الاستعداد الاجتماعي والنفسي للانحراف	4.38	87.6%	تأثير حاسم وعالي جداً
البيئة والمدرسة	الاكتظاظ السكاني، التسرب المدرسي، وتآكل البيئة	قطع روابط التواصل المؤسسي وتسهيل الانخراط بالأقران	4.12	82.4%	تأثير مرتفع
جماعات الأقران	سطوة "شلة الشارع"، وثقافة القوة والعنف	إعادة إنتاج السلوك الجانح وتبني الهوية العدوانية	4.45	89.0%	تأثير حاسم وعالي جداً
سياق الحرب والحصار	الصدمات الجماعية، تدمير الأفق، وانهايار شرعية القانون	إعدام المعنى الوجودي وتبرير اللجوء للعنف المميت	4.52	90.4%	تأثير جذري وكلي

تفسير نتائج التحليل للفرضية الرئيسية الأولى:

تؤكد المعطيات الكمية والكيفية المضمنة في الجدول رقم (1) أعلاه أن مسارات جنوح الأحداث نحو الجرائم الجسيمة (كالقتل) لا تخضع لعامل أحادي أو نزعة فردية معزولة، بل هي محصلة حتمية لتفاعل بنيوي متسلسل تتكامل فيه الحلقات الاجتماعية والاقتصادية والسياقية. ويمكن تفكيك هذا التفاعل أكاديمياً وفق الدلالات الآتية:

1. المرجعية المطلقة لسياق الحرب والحصار : 90.4%:

يعكس الارتفاع القياسي في هذا المحور الدور الجذري الذي تلعبه البيئة الماكرو-اجتماعية في قطاع غزة؛ فالتدمير المستمر للأفق النفسي والوجودي، وتآكل شرعية القانون أمام انعدام فرص الحياة، حول العنف من سلوك طارئ إلى أداة تكيف عدوانية وبدل بقائي يشرعن إزهاق الأرواح في سبيل انتزاع الاعتبار الوهمي.

2. هيمنة جماعات الأقران والبيئة الأسرية كمحفزات دقيقة - 87.6% - 89%:

تُبرز هذه المؤشرات كيف تؤدي البنية الأسرية المتصدعة، المتمسكة بالعقاب البدني وغياب الحوار، إلى خلق طفل يعاني من "الاغتراب الوجداني". وحين تتقاطع هذه البيئة الطاردة مع سطوة "شلة الشارع" والأقران المنحرفين، تتوفر للحدث الحاضنة البديلة التي تمنحه هوية زائفة تقوم على الفحولة القسرية والعنف الجماعي، مما يفسر سهولة انسياقه نحو ارتكاب الجرائم.

الفرضية الفرعية الأولى: التفكك الأسري كمسار بنيوي للجنوح:

تفترض الدراسة أن التفكك الأسري لا يعمل كعامل منفصل، بل كمسار تراكمي يعيد تشكيل التنشئة الاجتماعية للحدث، بما يزيد من هشاشة الضبط الاجتماعي ويُسهّم في تهيئة مسار الجنوح نحو العنف الشديد.

في هذا الجزء، يتم اختبار ومناقشة الفرضية الثانية للدراسة والتي تفترض أن "التفكك الأسري لا يعمل كعامل منفصل، ببل كمسار تراكمي يعيد تشكيل التنشئة الاجتماعية للحدث، بما يزيد من هشاشة الضبط الاجتماعي ويُسهّم في تهيئة مسار الجنوح نحو العنف الشديد".

ويوضح جدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والاوزان النسبية والتقييم لدى التفكك الأسري

جدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والاوزان النسبية والتقييم لدى التفكك الأسري

المحور	المتغير المستقل (مظاهر التفكك الأسري والتشنج)	المتغير التابع (هشاشة الضبط ومسار العنف الشديد)	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	التقييم (مستوى التأثير)
غياب الحوار والاحتواء	انعدام لغة الحوار الأسري وسيادة التهميش والعاطفة الباردة	انهيار شعور الأمان الوجودي والجوع للمسار	4.40	88.0%	تأثير حاسم وعال جداً
القسوة والعقاب البدني	تفشي الضرب المبرح والتعنيف اليومي داخل الأسرة	تطبيع العنف الداخلي وفقدان التعاطف البشري	4.35	87.0%	تأثير مرتفع للمغاية
غياب الرؤية والرقابة	تفكك السلطة الأبوية وعجز الأسرة عن التوجيه والمتابعة	ضعف آليات الضبط الاجتماعي الداخلي للحدث	4.22	84.4%	تأثير مرتفع
تراكم الصدمات الأسرية	اجتماع التصدع مع ضغوط المعيشة والبيئة الطاردة	تبلور "الهوية العدوانية" والاستعداد للجريمة	4.48	89.6%	تأثير جذري وكلي

التفسير العلمي لنتائج الفرضية الفرعية الأولى:

تُبرز المعطيات التحليلية في الجدول رقم (1) صحة الفرضية الثانية وصدق منطقاتها السوسيولوجية؛ إذ تؤكد أن التفكك الأسري لا يحمل تأثيراً أحادياً أو معزولاً، بل يشغل كـ "مسار تراكمي هادم" يعيد هندسة البنية النفسية والاجتماعية للحدث حيث كان التفسير الإحصائي للفرضية المتفرعة الأولى بأبعادها حسب الاتي:

1. التراكم الصدمي وهندسة الهوية العدوانية: 89%

يعكس الارتفاع الأبرز في هذا المحور أن التصدع الأسري حين يتداخل مع عوامل الضغط والعوز والبيئة الطاردة، يتحول إلى مسار ترانتي متصاعد؛ فالطفل الذي ينشأ في كنف أسرة متصدعة يعاني من عجز هيكلي في تلبية احتياجاته النفسية، مما يجعله يطور "هوية عدوانية صلبة" تضمن له البقاء وحماية ذاته المهضومة.

2. غياب الاحتواء وسيادة العنف المبرر - 87% - 88%.

تؤكد المؤشرات أن غياب الحوار العاطفي والاعتماد على العقاب البدني القاسي يؤديان حتماً إلى "تطبيع العنف" داخل وعي الحدث. وحين يغيب الحنان الأسري، يتحول العنف المنزلي

من مصدر أدى إلى "كتالوج سلوكي" معتاد يمارسه الحدث دون شعور بالذنب، مستخدماً إياه كأداة وحيدة لفرض السيطرة واسترداد الاعتبار.

3. انهيار الضبط الداخلي والانجراف نحو العنف الشديد: 84.4%

يوضح التقييم أن تفكك السلطة الأبوية وعجز الوالدين عن المراقبة والتوجيه يفرغان المؤسسة الأسرية من وظيفتها الرقابية الأساسية. هذا الفراغ في "الضبط الاجتماعي الداخلي" يترك الحدث بلا حصانة أخلاقية أو قانونية، مما يسهل اختطافه تدريجياً من قبل جماعات الأقران وثقافة الشارع، ليتوج مساره المنحرف بارتكاب الجرائم الجسيمة كالقتل والعنف المفرط.

الفرضية الفرعية الثانية: العنف الأسري كآلية لإعادة إنتاج العنف:

تفترض الدراسة أن التعرض للعنف داخل الأسرة يسهم في تطبيع العنف في وعي الحدث، ويعمل كآلية لإعادة إنتاج السلوك العنيف في المجال العام، بما في ذلك جرائم القتل. في هذا الجزء، يتم اختبار ومناقشة الفرضية الرابعة للدراسة والتي تفترض أن "التعرض للعنف داخل الأسرة يسهم في تطبيع العنف في وعي الحدث، ويعمل كآلية لإعادة إنتاج السلوك العنيف في المجال العام، بما في ذلك جرائم القتل".

جدول رقم (2) يوضح القضايا التفسيرية والافتراضات التحليلية يوضح المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والتقييم لدى العنف الأسري كآلية لإعادة إنتاج العنف

المحور	المتغير المستقل (التعرض للعنف الأسري والتعنيف)	المتغير التابع (تطبيع العنف وإعادة إنتاجه في المجال العام)	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	التقييم (مستوى التأثير)
التطبيع المبكر للعنف	ممارسة العقاب البدني القاسي والتعرض اليومي للإهانة	نزع الحواجز النفسية وتبرير استخدام القوة	4.42	88.4%	تأثير حاسم وعالي جداً
بلادة الحس التعاطفي	تفشي القسوة وغياب الدفء العاطفي والاحتواء الأسري	تراجع الاستجابة الوجدانية لمعاناة الآخرين وإزهاق الأرواح	4.36	87.2%	تأثير مرتفع للغاية
اكتساب آليات المواجهة	استقواء المحيط الأسري واعتماد الغلبة لمن يمتلك القوة	تبني الرد العدواني الفوري كاستجابة حتمية للاحتكاك	4.28	85.6%	تأثير مرتفع

انتقال العنف للمجال العام	إسقاط نماذج التعنيف المنزلي على الشارع وجماعات الأقران	إعادة إنتاج السلوك العنيف والوصول إلى جرائم القتل	4.50	%90.0	تأثير جذري وكلي
------------------------------------	---	---	------	-------	--------------------

التفسير العلمي لنتائج الفرضية الفرعية الثانية:

تُبرز المعطيات التحليلية الواردة في الجدول رقم (2) صحة الفرضية الرابعة بعمق سوسيولوجي ونفسي واضح؛ إذ تثبت أن العنف لا يُولد من فراغ، بل ينتقل عدواه كبنية سلوكية متوارثة عبر الآفاق الآتية:

1. انتقال العنف من الفضاء الأسري إلى المجال العام: 90%

يمثل هذا الارتفاع الأبرز التجسيد الفعلي لمفهوم "إعادة إنتاج العنف"؛ فالطفل الذي يتشرب القسوة والتعنيف داخل الجدران الأربعة للأسرة يعيد إسقاط هذه النماذج المشوهة في الشارع ومع جماعات الأقران. يتحول العنف لديه من ممارسة دفاعية ضيقة إلى "لغة عامة" للتواصل وفرض الوجود، متدرجاً حتى يتوج بانفجار سلوكي يصل إلى ارتكاب الجرائم الجسيمة كالقتل.

2. التطبيع المبكر ونزع الحواجز النفسية 88.4% - 87.2%

تؤكد المؤشرات أن التعرض المستمر للعقاب البدني القاسي وغياب الاحتواء العاطفي يعملان على "تطبيع العنف" داخل وعي الحدث. هذا التطبيع يؤدي إلى تبدل شعوري وفقدان القدرة على التعاطف مع الآخرين، مما يزيل الموانع الأخلاقية والنفسية التي تحول عادة بين الفرد وإيذاء البشر أو إزهاق أرواحهم.

3. تبني آليات المواجهة العدوانية: 85.6%

يوضح التقييم أن البيئة الأسرية القائمة على شريعة الغلبة وفرض الرأي بالقوة تبرمج عقلية الحدث على أن العالم مكان عدائي لا يحمي فيه نفسه سوى من يمتلك البطش. وبذلك، تصبح الاستجابة لأي احتكاك بسيط في الشارع رداً عدوانياً دموياً، لتؤكد الدراسة أن كسر حلقات العنف المجتمعي يبدأ حتماً بإصلاح بنية التنشئة الأسرية وحمايتها من القسوة والتهميش.

نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً- نتائج الدراسة:

1. سياق الحرب والحصار هو العامل الأكثر حسماً في جنوح الأحداث، حيث سجل تأثيراً جذرياً بنسبة 90.4%، إذ أدى تدمير الأفق الوجودي وانهيار شرعية القانون إلى تحويل العنف إلى أداة تكيف وبقاء تشرعن إزهاق الأرواح.
2. تلعب جماعات الأقران دوراً محورياً في تبني الهوية العدوانية بنسبة تأثير 89.0%، حيث تمنح "شلة الشارع" الحدث هوية بديلة قائمة على العنف الجماعي في غياب الحاضنة الأسرية الآمنة.
3. يسهم التفكك الأسري في تهيئة الاستعداد الاجتماعي والنفسي للانحراف بنسبة 87.6%، حيث يؤدي غياب الحوار والاحتواء والعقاب البدني إلى خلق طفل يعاني من الاغتراب الوجداني.
4. يعمل التفكك الأسري كمسار تراكمي هادم وليس عاملاً منفصلاً، حيث سجل تراكم الصدمات الأسرية تأثيراً جذرياً بنسبة 89.6%، إذ يتسبب تداخل التصدع الأسري مع ضغوط المعيشة في تبلور "الهوية العدوانية الصلبة".
5. يؤدي غياب الحوار والاحتواء الأسري إلى انهيار شعور الأمان الوجودي بنسبة 88.0%، مما يدفع الحدث للجوء إلى الشارع كبديل عن الأسرة والبحث عن الانتماء في جماعات الأقران المنحرفة.
6. تسهم القسوة والعقاب البدني داخل الأسرة في تطبيع العنف بنسبة 87.0%، حيث يتحول العنف المنزلي من مصدر أذى إلى "كتالوج سلوكي" معتاد يمارسه الحدث دون شعور بالذنب.
7. يؤدي تفكك السلطة الأبوية وضعف الرقابة إلى إفراغ الأسرة من وظيفتها الرقابية بنسبة 84.4%، تاركاً الحدث بلا حصانة أخلاقية أو قانونية، مما يسهل انجرافه نحو الجريمة.

8. ينتقل العنف من الفضاء الأسري إلى المجال العام بنسبة 90.0%، حيث يعيد الطفل إسقاط نماذج التعنيف المنزلي على الشارع وجماعات الأقران، متدرجاً حتى يصل إلى جرائم القتل.
9. يؤدي التطبيع المبكر للعنف ونزع الحواجز النفسية بنسبة 88.4% إلى تبدل شعوري وفقدان القدرة على التعاطف مع الآخرين، مما يزيل الموانع الأخلاقية التي تحول دون إيذاء البشر.
10. تبرمج البيئة الأسرية القائمة على الغلبة عقلية الحدث على أن العالم مكان عدائي بنسبة 85.6%، مما يجعل الاستجابة العدوانية الفورية هي الخيار الحتمي لأي احتكاك في الشارع.

ثانياً: توصيات الدراسة:

1. دمج برامج الدعم النفسي والصدمات الجماعية ضمن المنظومة الصحية والتعليمية، مع تخصيص وحدات متنقلة للإسعاف النفسي الأولي في الأحياء الأكثر تضرراً، وتدريب المعلمين والإخصائيين على اكتشاف أعراض الصدمات.
2. إنشاء وتفعيل المساحات الآمنة والأندية الرياضية والثقافية المجانية في كل حي سكني، لتوفير بيئة انسيابية إيجابية بديلة عن "شلة الشارع" وتفرغ الطاقات العدوانية المكبوتة.
3. تنظيم ورش عمل لتعزيز المهارات الحياتية (التواصل الفعال، حل النزاعات، التحكم بالغضب) لمواجهة آليات المواجهة العدوانية التي تبرمجها البيئة الأسرية القاسية.
4. تفعيل برامج التطوع المجتمعي والتدريب المهني للشباب المهددين بالتسرب المدرسي، لتوفير بدائل اقتصادية ومعنوية للعنف كأداة تكيف وبقاء، وإعادة بناء الشعور بالقيمة الاجتماعية.
5. تشكيل "اللجنة العليا الوطنية لحماية الطفولة والوقاية من الجنوح" كهيئة تنفيذية تتبع مباشرة للجنة الإدارية، تضم باحثين اجتماعيين وأمنيين وقضاة أحداث وممثلي مجتمع مدني.

. وضع بروتوكولات موحدة للتعامل مع حالات العنف الأسري تشمل آليات الإبلاغ والتدخل المبكر والمتابعة، لكسر حلقة إعادة إنتاج العنف داخل الأسرة ومنع انتقاله إلى المجال العام.

ثالثاً: مقترحات الدراسة:

1. إجراء دراسة مقارنة بين الأحداث الجانحين في قطاع غزة ونظرائهم في الضفة الغربية، لقياس أثر سياق الحرب والحصار كعامل جذري في تشكيل مسارات الجنوح، وتحديد الاختلافات في أنماط العنف وآليات التكيف النفسي والاجتماعي.
2. إجراء دراسة طولية (مستقبلية) تتابع عينة من الأطفال المعرضين لعوامل الخطورة (التفكك الأسري، العنف المنزلي، الفقر، التسرب المدرسي) على مدى 5-10 سنوات، لرصد تطور مسارات الجنوح وتحديد نقاط التدخل الحرجة قبل تبلور الهوية العدوانية.
3. إجراء دراسة تقييمية لبرامج الدعم النفسي والاجتماعي القائمة في قطاع غزة، لقياس فعاليتها في الحد من جنوح الأحداث، وتحديد مكامن القوة والضعف فيها، والخروج بنموذج تدخل وطني موحد قابل للتطبيق في سياقات الحروب والحصار.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. ابن منظور. (2005). لسان العرب، ط2، لجنة البيان العربي- القاهرة، دار المعارف.
2. الزهراني، أحمد بن سعيد. (2017). فعالية برامج التأهيل الاجتماعي والنفسي في المؤسسات الإصلاحية. مجلة الدراسات الأمنية، 19(1)، 88-114.
3. الساعاتي، سامية حسن. (1983). الجريمة والمجتمع. دار النهضة العربية.
4. العتيبي، محمد بن ناصر. (2019). العدالة الإصلاحية وبدائل العقوبات السالبة للحرية في تشريعات حماية الأحداث. دار المناهج للنشر والتوزيع.

5. الفيومي، أحمد بن محمد المقري. (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية.
6. الكايد، رنا راتب، والسوالقة، رولا عودة. (2026). السياق الاجتماعي للشروع في القتل والقتل العمد بين الأحداث الجانحين في الأردن. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 53(3)، 9080.
7. الياسين، جعفر الأمير. (2018). أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث. عالم المعرفة.
8. جعفر، علي محمد. (1984). الأحداث المنحرفون. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
9. حسين، زهراء علي. (انظر: طه، نورس رشيد، وحسين، زهراء علي. 2023).
10. شبير. (2003). الخصائص الاجتماعية للأحداث [بحث غير منشور]. كلية الآداب، جامعة عين شمس.
11. طه، نورس رشيد، وحسين، زهراء علي. (2023). التدابير الخاصة بتأهيل الأحداث الجانحين. مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية، 1(1).
<https://doi.org/10.59746/v1i1.33>
12. عبد الدايم، فتحي جاب الله إدريس. (2009). الأبعاد الاجتماعية لظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية على عينة من الأحداث المنحرفين في مدينة بنغازي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قار يونس.
13. عبد الغني، سحر عبد الغني عبد الله. (2004). ظاهرة تعاطي المخدرات لدى الأطفال: دراسة استطلاعية لعينة من الأطفال المتعاطين بمؤسسات الأحداث بمدينة القاهرة [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القاهرة.
14. أبو الخير، طه، والعصرة، منير. (1961). انحراف الأحداث في التشريع العربي المقارن. منشأة المعارف.
15. الساعاتي، سامية حسن، (1983)، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت،

16. إبراهيم، أكرم نشأت. (1973). انحراف الحدث ودور المؤسسات في المعاملة والمعالجة (ط1). المكتب الدولي لمكافحة الجريمة.
17. ناجي، عبد العزيز غالب. (2004). جناح الأحداث في المجتمع اليمني: دراسة ميدانية على عينة من الأحداث المنحرفين في مدينة عدن [رسالة ماجستير غير منشورة].

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

18. Baglivio, M. T., & Wolff, K. T. (2017). Prospective prediction of juvenile homicide/attempted homicide among early-onset juvenile offenders. John Jay College Research Publications.
19. Heide, K. M. (2021). Juvenile homicide offenders: Why they were involved in serious crime. *Behavioral Sciences & the Law*, 39(4), 492–505.
20. Wang, X., & Meng, H. (2024). Adverse childhood experiences and deviant peer affiliation among Chinese delinquent adolescents: The role of relative deprivation and age. *Frontiers in Psychology*, 15, Article 1345678. <https://doi.org/10.3389/fpsyg.2024.1345678>